

تعقيب على أوراق من المحور الاقتصادي للملتقى الفكرى الأول "مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر – أنساق القيم نموذجاً"

فادية محمد عبد السلام*

يسعد المجلة أن يكون موضوع اطار هذا العدد هو تعقيب على ثلاثة من أوراق المحور الاقتصادى للملتقى الفكرى "مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر – أنساق القيم نموذجاً" **

1- الورقة الأولى :

تجديد الفكر الاقتصادى شرط ضرورى لتجديد الفكر التموى .

للمؤلف أ.د. ابراهيم العيسوى

فى سياق الحديث عن المقاربات غير التقليدية ، والتي أشارت الورقة فى إطارها للمقاربات التاريخية ، التطورية ، الاجتماعية ، الأخلاقية ، المؤسسية ، الماركسية يمكن التأكيد على الآتى :

أ0 فى إطار الفكر الكلاسيكى مهد آدم سميث ، مؤسس علم الاقتصاد الحديث ، لكتابه الأساسى فى الاقتصاد ثروة الأمم بكتاب سابق عن نظرية الشعور الأخلاقى ، حيث يوضح فيه أن الطبيعة البشرية تحدد سلوك الإنسان ، وتحركها عدة بواعت: حُب الذات ، التعاطف مع الغير ، الرغبة فى الحرية ، الإحساس بالملكية ، عادة العمل ، الميل للمبادلة . ولذلك جاء كتابه عن ثروة الأمم ، موضعاً أن أهم ما ساعد الإنسان على النجاح الاقتصادى ، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، يرجع إلى التخصص، وتقسيم العمل ، وبالتالي ظهور المبادلة ، وإقامة الأسواق. ولذلك أكد أن الإنسان من خلال المبادلة فى الأسواق ، وحافز الكسب ، وتحقيق الربح ، سيترتب عليه المنافسة ، وزيادة الإنتاجية ، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة ، وهذا مفهوم اليد الخفية .

ب0 فى إطار الفكر الماركسي ، وبعد ظهور كتابات مالتس ، ظهر كتاب ماركس عن رأس المال وترجع أهمية كتاباته (ماركس) الى اعترافها بأهمية التطور التاريخى لفهم الاقتصاد، وأن المحرك الرئيسى للحياة الاقتصادية هو تطور أدوات الإنتاج أى التكنولوجيا. وبالتالي يمكن اعتبار إدخاله فكرتين أساسيتين على الفكر الاجتماعى : فكرة المراحل التاريخية وأهمية التكنولوجيا ، ولكل مرحلة تاريخية ما يناسبها من أشكال للتنظيم الاقتصادى والاجتماعى ،

* أ.د. فادية محمد عبد السلام : أستاذ الاقتصاد الدولى ومدير المعهد الأسبق والمشرف على مركز العلاقات الاقتصادية الدولية حالياً.

** ويمكن الرجوع للأوراق الكاملة منشورة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد الحادى والعشرين العدد الأول يونيو 2013

والفكرة الأخرى هي أن محرك التاريخ هو تطوير قوى الإنتاج أى التكنولوجيا وقد الحق الفكرتين بفكرة الحتمية التاريخية التي تحدد المسار البشرى في طريق رسمه، وقد تعرضت فكرة الحتمية التاريخية لإنتقادات من أهمها نقد (كارل بوبر) في كتابه عن فقر الحتمية التاريخية .

في مجال الحديث عن المقاربة الماركسية ، ذكر مؤلف الورقة أ.د. إبراهيم العيسوي أنه نتج عن تطبيق المقاربة الماركسية في الزمن الحديث مساهمات من مفكري التيار اليساري ، أمثلة سمير أمين وإيما نويل وغيره . وهذه المساهمات تمثل نظريات تشير إلى ميل النظام الرأسمالي للركود طويل المدى والربط بين اتجاهات التوزيع ونقص الطلب ، أو فائض العرض ، والمساهمة في تفسير التخلف . من خلال نظرية التبعية والنمو غير المتكافئ ...

وتعقبا على ما ورد بخصوص نهج التنمية المستقلة يمكن نضيف ما يلي :

أ) كان من الطبيعي ولادة اقتصاديات التخلف والتنمية ، وتمثلت السمات الرئيسية لحالة علم الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية :

- إسقاط العلاقات الاجتماعية من التحليل .
- التخلي عن نظرية القيمة والاعتماد على النظرية الذاتية التي تفسر القيمة بالندرة والمنفعة .
- الاعتماد على أدوات التحليل الحدى .

تحول علم الاقتصاد إلى علم لتفسير سلوك المستهلك والمنتج (على مستوى التحليل الجزئي) ، ولتفسير شروط التوازن العام (على مستوى التحليل الكلي)

- الإبقاء على ما تضمنته نظرية النفقات النسبية في تفسير قيام التجارة الدولية وتقسيم العمل الدولى.

ب) هناك اتجاهات تناولت تفسير التخلف (من منظور سطحي)

- التخلف باعتباره حاصل جمع سمات التخلف : انخفاض متوسط دخل الفرد ، ارتفاع معدل النمو السكاني ...، نقص الإدخار وضعف الإنتاجية ، والتقدم التكنولوجي .
- منهج الفجوة كما يسميه " كندلبرجر " .
- تحليل رجنار نوركسة عن الحلقات الخبيثة للفقير .
- التخلف كنتيجة للثنائية الاجتماعية والتخلخل القطاعي .
- التخلف باعتباره تأخراً زمنياً : نظرية المراحل لروستو

التخلف باعتباره إعادة إنتاج التخلف vicious circles (رجنار نركسة ، جونار ميردال)

- المشكلة السكانية هي النقطة المركزية في تحليل القوة المضادة التي تدفع النظام للتذبذب دائما حول مستوى الركود .

ج) الاتجاه السسيولوجى والسيكولوجى في تفسير التخلف (وهي ما أطلق عليه

المؤلف أ.د. إبراهيم العيسوي المقاربة السلوكية في الاقتصاد النيوكلاسيكي) : هذا وقد اعتمدت نظرية شومبيتر عن النمو الاقتصادي على خصائص المجتمعات المتخلفة – والمتمثلة في غياب روح المغامرة ، عدم وجود منظم ، إنعدام الروح الفردية ، ضعف الحوافز الاقتصادية ، تخلف القيم والعادات الاجتماعية في تفسير تخلف هذه المجتمعات ، كما أن السلوك الاجتماعي للأفراد يتسم بالقبول والإمتثال ، وبالتالي يستطيع النظام أن يتحرك نحو التقدم لو أمكن تغيير عادات الناس وقيمهم

د. أن إهمال الطبيعة الخاصة للبلاد المتخلفة ، قد ترتب عليها صياغات خاطئة لديناميات عملية التنمية (نماذج النمو – استراتيجيات التنمية) ، وكذلك صياغات غير صحيحة لمقاييس وأهداف التنمية (دولة الرفاهة الاجتماعية ، أو ما يطلق عليه التفضيل الاجتماعي).

ن.في إطار الحديث عن المراجعات غير التقليدية ، والإنقادات الموجهة إلى نظرية التوزيع والتجارة الدولية يمكن ملاحظة ما يلي :

- أن مؤلف الورقة المشار إليها قد ركز على الانتقادات الموجهة لنظرية التوزيع في النظرية النيوكلاسيكية وأغفل ما يتصل باهتمام علم الاقتصاد السياسي منذ آدم سميث، وإنهاء بدفيد ريكاردو بمشكلة التوزيع ، حيث أدرك الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتوقف علي معدل التراكم ، وأن معدل التراكم يتوقف علي مستوى الأرباح (الفائض) ، وأن الأرباح تتوقف علي مستوى الأجور ، وأن مستوى الأجور يتوقف علي مستوى أسعار السلع الزراعية الغذائية ، وأن مستواها يحددها الربح ، ومن ثم فإن طبيعة التوزيع أي العلاقة بين الأنصبة النسبية للأرباح والأجور والربح ، هي محدد أساسي لمعدل النمو الاقتصادي .

- في هذا النموذج الذي يربط النمو بالتوزيع ، لم يكن غريباً أن ينحاز الكلاسيك لصالح عملية التراكم ، أي لصالح تعظيم الفائض لدى رجال الأعمال ، وذلك علي حساب تقليل نصيب الأجور والربح إلى أدنى الحدود الممكنة من الناتج الاجتماعي ، وهذا يفسر تبنيهم لفكرة مستوى أجر الكفاف .

لذلك ارتبطت نظرية التوزيع بنظرية النمو ، وارتباطهما معاً بنظرية القيم ، وفي المقابل تم سلخ قضية التوزيع من طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ، بظهور مدرسة التحليل الحدي (النيوكلاسيك) .

- تحبيذ التفاوت في الدخل كأسلوب من أساليب علاج تمويل التنمية ، ولذلك كان من رأى آرثر لويس : إن التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ، تتطلب درجة من التوزيع اللامتساوي في الدخل ، وذلك في صالح طبقة المنظمين الذين يرتفع ميلهم المتوسط والحدي للإدخار . كما كانت الاتجاهات في الخمسينات والستينات تحبذ التمويل التضخمي كشكل من أشكال الإدخار الإجباري . وقد برر ذلك النوع من التمويل نظراً للأثار التوزيعية التي يحدثها التضخم ، ومن شأنها إعادة التوزيع لصالح رجال الأعمال. ولذلك كان الفكر التنموي التقليدي لا يرى

ثمة تعارض بين التنمية والتفاوت في التوزيع (لزيادة معدل الادخار الضروري لإحداث التنمية).

- انتقدت الورقة النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية وذلك من منظور وجود فروق بين الدول المختلفة في مستوى الدخل ، وأن استقرار التطور الاقتصادي يشير إلى وجود فجوات متزايدة عبر الزمن بين دول العالم المختلفة ، بالرغم من أن النظرية تتنبأ بتساوى أثمان العناصر بعد قيام التجارة ، ولكن من الأهمية الإشارة إلى أن تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية يفترض التفرقة بين المنتجات الأولية والسلع الصناعية. فبينما يتم تبادل المنتجات الأولية طبقاً للميزة النسبية ، فإن المنتجات الصناعية تتحدد باعتبار حجم الطلب المحلي لكي تكون السلع صادرات محتملة.

ومن ثم يخلص ليندر من نظريته أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن ، وبالتالي فإن التجارة الدولية ليست وسيلة لتضييق الفجوة في الدخل بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، بل وإنها تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بين المجموعتين من البلدان . وهذه النتيجة تبدو متسقة مع فكر ميردال - بريبيش - سنجر الذي ينادى بأن التبادل الدولي بصورته الحالية يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، وبالتالي تلقي النظرية الضوء وتشكك في مذهب حرية التجارة ، حيث إنه ليس أفضل من عدم حرية التجارة .

- ومن وجهة نظري فإن هناك ضرورة للتوجه نحو فكر تنموي جديد ، يقوم على تغيير منهج التحليل ويقدم رؤية جديدة لإشكالية التخلف ، وكذلك عودة الاهتمام لبحث العلاقة بين التوزيع والتنمية ، وأيضاً لا بد من إطار عالمي ملائم للتنمية ، ومتابعة تفاعلات النظام المالي العالمي ، وذلك للأسباب الآتية :

إن تعرض اليورو لخطر الإلغاء ، أو خروج الدول الغنية منه ، مثل ألمانيا ، سيزيل أي خطر محقق بالدولار كعملة وحيدة للإحتياطي العالمي .

كان هدف إنشاء الاتحاد الأوروبي إنهاء حالة الحرب ، فأقيمت السوق الأوروبية المشتركة منذ 1957 ، وتفرض معاهدة ما ستريخت حد العجز للموازنة لأي حكومة 3% من الناتج القومي ، وتمنح المعاهدة تمويل هذا العجز ، وتسمح للبنوك التجارية الخاصة بهذا التمويل، بحجة منع التضخم، مما يغل يد الحكومات من مشروعات التنمية ، وحل مشاكل البطالة وغيرها، ويمنعها من اتباع السياسة الكينزية للتوسع في الإنفاق الحكومي لعلاج الكساد ، بإحداث عجز في موازنتها ، كما تفعل الولايات المتحدة ، وهكذا تنازلت دول اليورو طواعية عن وسائل مواجهة الكساد ، فهي لا تستطيع خفض قيم عملتها لتنشيط التصدير ، ولا تستطيع إنتهاج سياسة مؤسسية لزيادة الإنفاق العام ، وتصبح تكلفة الإقتراض من البنوك التجارية كضريبة لعدم الإلتزام، وريعاً مستنزفاً ، ويعنى هذا خصخصة الإنفاق علي المرافق العامة والبنية الأساسية ، ورفع أسعارها لتغطية خدمة

الديون والأرباح. وتنافست الدول الهامشية في الاتحاد للحصول على التمويل اللازم للخطط، مما نزع عملياً صلاحية التخطيط الاقتصادي من الحكومات المنتخبة ووضعه في أيدي البنوك الألمانية والفرنسية.

وعند إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي ، تم خفض قيم العملات القوية ، ورفع قيم العملات الضعيفة ، مما استتبع رواجاً للسلع التجارية للدول الغنية في الدول الهامشية ، مما ولد فوائضاً في الموازين التجارية للدول الأولى، وعجزاً في موازين الدول الثانية.

ويحتاج المرء إلى التفكير في فرضية وجود سياسة متعمدة لأمريكا لضرب اليورو لقد أصبحت البنوك الأوروبية (الألمانية والفرنسية خصيصاً) متورطة في مئات الملايين من السندات الحكومية ، والقروض الخاصة، والسؤال المطروح هل نعيش تفكك الاتحاد الأوروبي ، أم مرحلة احتمال إنتهاء الرأسمالية الغربية ؟ وهل نجحت الولايات المتحدة في إطالة عمر الدولار كعملة احتياطيات دولية ؟ هل نحن أمام نجاح نظرية إنهيار الرأسمالية في الأجل الطويل ؟

هـ . تساؤلات أخرى طرحتها قراءة الورقة :

• ما هي آليات الاعتماد على الذات ، كيفية رفع الإدخار من 14-17% إلى 40%-45%

- كيفية تطوير تعاون الجنوب – الجنوب
- ماهي وسائل تفكيك علاقات التبعية بالشركات الدولية ؟
- أن نموذج التنمية المستقلة ينطلق من ربط واضح بين التبعية والتخلف ومع ذلك كان ينبغي الإشارة إلى مدرسة Baghawatli في أمريكا اللاتينية ، والمساهمات في فكر استراتيجيات التنمية والإحلال محل الواردات).

تعقيب على الورقة الثانية:

دور القيم في الارتقاء بالأداء التنموي في مصر.

للمؤلف : أ.د. سهير أبو العينين.

بالإضافة إلى ما ورد من حديث حول قيم الارتقاء بالأداء التنموي أود أن أضيف ما يلي:

01 الثقة: هي أساس النجاح الاقتصادي ، الثقة بالنفس وبالغير ، والثقة بالمستقبل ، ولا بد وأن يستند ذلك على واقع اجتماعي مستقر ، مبني على تجارب سابقة ومدعومة بتوقعات معقولة باستمرار أسبابها ، هذه الفترة من مرحلتنا الانتقالية شهدت إنعدام الثقة، وانتشار ثقافة الريبة ، والاتهام والشك الدائم ، في كل ما يقال . فالمسائلة اجتماعية بالدرجة الأولى، وتعني انضباطاً أخلاقياً في السلوك بالصدق في القول ، وإتقان العمل ، وأداء الحقوق لأصحابها، والإلتزام بالمواعيد ، ورعاية حقوق الجار ، وهذه الأمور فضلاً عن أن القانون الوضعي يحكمها بالتشريعات والمحاكم ، ولكن هناك قانوناً أخلاقياً أوسع مجالاً، وأشد قسوة ،

وعقابه الفعال هو إزدراء المجتمع ، وهكذا فوازع الأخلاق أكثر فعالية من الخوف من جزاء القانون .

ونسلم أن التجارة فهلوة ، أو أنها شطارة ، ولكن الحقيقة التاريخية تؤكد أن نمو التجارة وازدهارها قد ارتبط بقيم الصدق والأمانة وإتقان العمل وتحمل المسؤولية ، وقد تبلور ذلك في عنصرين : السمعة للمشروع ، وهي تتضمن الكفاءة الإنتاجية ، والإلتزام بتنفيذ التعهدات، واحترام المواعيد ، وعدم الغش . وهكذا بدأت بوادر الثورة الصناعية مع استقرار التجارة عبر الحدود. وقد ظهر اقتصاد السوق في شكله الحديث ، حيث قام علي المبادلة والاعتماد المتبادل بين الأفراد من ذوي التخصصات المختلفة ، وهو اقتصاد يعتمد علي ضمان تقاليد المهنة وحماية أخلاقياتها في التعامل .

وعليه فإن النجاح الاقتصادي لن يتحقق بمجرد إعلان ، أو إتخاذ سياسات اقتصادية سليمة ، إن لم يصاحبها بيئة أخلاقية تدرك المسؤولية الأخلاقية . فقيم الكسب السريع لن تقيم اقتصاداً سليماً ، حيث أن البنية الأساسية الأخلاقية لا تقل أهمية عن البنية الأساسية المادية ، لقد عرف الرسول صلي الله عليه وسلم قبل نزول الوحي بالصادق الأمين .

02 الثقافة والديمقراطية

علينا الاهتمام بالثقافة ، ولا شك أن التعليم هو حجر الزاوية ، لابد أن يستقر أولاً وعي الشعب بواسطة التعليم (وأجهزة الثقافة) ، هو أن الديمقراطية تعني أن يحكم من خلال ممثلين يحفظون أمانته ، ويراعون مصلحته ، ويدافعون عن حقوقه العادلة .

لابد من الاعتراف بحق الآخر في الاختلاف ، كما جاء في سورة هود " ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين " .

ويرى البعض ، صعوبة زرع الديمقراطية في جسد ثقافي تتجذر فيه عوامل رفضها ولفظها، من الصعب علي أمة تعودت علي الاستبداد ، وإلغاء الحرية لعقود ، أن تتقبل كل ما لم تتعود عليه، وهي ثقافة الدول المدنية والديموقراطية تعني ضرورة إدماج ثقافة الدولة المدنية الديمقراطية في الوعي الجمعي للشعب المصري ، لابد من بناء ثقافة دولة مدنية الديمقراطية تعني ضرورة إدماج ثقافة دولة مدنية ، حيث لم تستطع دول مثل ماليزيا أو تركيا إدخال ثقافة الدولة المدنية إلا بتغيير المنظومة الثقافية . ولذلك فمعركة التحديث الثقافي تعد لازمة لاكتمال تأسيس الدول المدنية ، والأمر أن تسهم كل قوى المجتمع المدني ومؤسساته وتجمعات مثقفية في إشاعة ثقافة المواطنة ونشر ثقافة الديمقراطية ، وربطها بحقوق الإنسان .

وعليه أن تقوم نوادي القضاة ، وتجمعات القضاة المستقلين ، بإشاعة ثقافة القانون، والتحرك في الاتجاه التتويري ، الذي يقضي علي ثقافة الإستحواذ

والغلبة ، والأقصاء، والتخوين إلى جانب ثقافة الإتياع والتقليد الجامدة ، والنظرة الماضية ، حتى نتطلع إلى أفق جديدة في المستقبل .
أهمية إعادة النظر في بنود ونصوص قوانين العمل المتعلقة بفصل العامل ، وحقوق المؤسسة وخلافه . وكذلك فنحن بحاجة إلى مواد مشروع قانون جديد تحقق التوازن بين طرفي العمل بما يحافظ على استقرار الأسرة المصرية وبحيث تضاف خدمات اجتماعية وثقافية وصحية ويقدم دعماً لصندوق البطالة ويضمن تمويل التدريب المهني اللازم لإعداد عمالة ماهرة ويضمن حقه العادل في الأجر.

تعقيب على الورقة الثالثة :

مسار التنمية في مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل

للمؤلف : أ.د. محمود عبد الحى صلاح

01 استعرضت الورقة :

أولاً : الزمن التنموي وارتقاء التقدم التنموي والابداع التنموي .
ثانياً : البعد الاقتصادي لمأزق التنمية في مصر وعلاقته بانساق القيم ولذلك تطرقت للمحاور التالية :

* نظرة على مسار التنمية في مصر بين الماضي والحاضر .
* المضمون الاقتصادي الاجتماعي لهذه الأسئلة - إدخال عنصر الزمن في الاعتبار

مقومات أساسية للتنمية :

- دور الدولة والإرادة المجتمعية
- الديمقراطية
- تخصيص للموارد موجه بالتنمية مع العدالة .
- انحياز الاختيار بين أساليب الإنتاج للتنمية مع العدالة .
- عدالة توزيع الناتج حافز للتنمية وضامن لتواصلها .
- الاعتماد على الذات توجه استراتيجي لتحقيق التنمية .
ثم طرحت التساؤل هل يعكس مسار التنمية في مصر حتى الآن شيئاً من هذه المقومات ؟
وماذا عن المستقبل ؟

تعليقاً على ما ورد في الدراسة من مفهوم الزمن التنموي ، والذي يستهدف أن تسعى استراتيجية التنمية في مصر لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، نجد تناقضاً بين تبني هذا المفهوم ، والذي ينطوي على تشجيع صناعات عالية التكنولوجيا ، وكثيفة الإبداع والمعرفة، لتحقيق الزيادة السريعة في الإنتاجية والكفاءة في تخصيص الموارد ، وبين اقتراح الدراسة أن تنحاز استراتيجية التنمية إلى تشجيع الصناعات كثيفة العمل .

إن محاولة استقرار استراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية التي اتبعت منذ الستينات وحتى الآن سنجد أنها تركز على المراحل التالية :

التركيز على القطاعات كثيفة العمل : المنسوجات ، الملابس ، الأحذية .
في منتصف السبعينات انتقلت إلى الصناعات كثيفة رأس المال مثل
البتر وكيمويات ، الصلب .
انتقلت في المرحلة الثالثة إلى الصناعات الالكترونية .
وقد اعتمدت في تنفيذ ذلك على تبنى آليات دعم الصناعات الجديدة ، والتي تمثلت
في :
د. دعم الواردات الأساسية لهذه الصناعات (من المنتجات الرأسمالية والوسيطة) .
تقديم حوافز مثل إرتجاع الضرائب ، توفير تسهيلات مدعومة للنقل العام .
ج. فرض قيود على الواردات .
د. تقييد دخول الأجانب في القطاعات الاستراتيجية .
هـ. توفير ائتمان دعم القروض بدون فوائد وظروف ميسرة للسداد .
و. توفير آليات تنفيذ ومتابعة وتقييم .
ومن ثم سيكون من المفيد إعادة قراءة التجربة الكورية وغيرها من تجارب دول
العالم لعلنا نستطيع الإجابة على التساؤلات التي طرحتها الورقة المشار إليها آنفاً